الإدارة الإلكترونية

توجه نحو رقمنة المرفق العام في الجزائر

- قطاع العدالة نموذجا -

إعداد

أ. غرناوط عبد النور
محامي لدى المحكمة العليا
ومجلس الدولة

أ. الزواوي شوقي

بيت الأفكار

Scanné avec CamScanner

فهرس

مقدمة 5

الفصل الأول: التأصيل المعرفي للتحول الرقمي للإدارة العامة في الجزائر 9

المبحث الأول: البيئة الموضوعية للإدارة الإلكترونية كآلية لرقمنة المرفق العام 10

المطلب الأول: التوصيف الإلكتروني للإدارة العامة..... 11

الفرع الأول: مدلول الإدارة الالكترونية..... 11

الفرع الثاني: التحديات التي تواجهها الإدارة الإلكترونية في محاولة سير وإصلاح المرفق العام في الجزائر 14

أولاً: الأمية الرقمية 14

ثانيا: قصور النصوص القانونية التي تخدم الإدارة الإلكترونية 15

ثالثاً: عدم إتقان اللّغات..... 15

رابعاً: ضعف البنية التحتية للإتصالات والمعلومات..... 16

خامسا: غياب الحماية والأمن المعلوماتيين..... 16

الفرع الثالث: مستلزمات الإدارة الإلكترونية لضمان سير المرفق العام في الجزائر وإصلاحه 17

أولا: توفير البنية التحية لتكنولوجيا المعلوماتية..... 17

ثانيا: تكوين الموارد البشرية إلكترونياً 18

ثالثا: ضمان الأمن القانوني..... 20

رابعا: ضمان الأمن المعلوماتي 23

المطلب الثاني: حتمية التوجه نحو رقمنة المرافق العامة في الجزائر..... 24

الفرع الأول: مدلول المرفق العام الإلكتروني..... 25

الفرع الثاني: عناصر المرفق العام الإلكتروني 26

أولاً: تحقيق النفع العام وإشباع الحاجات العامة..... 26

ثانياً: السلطة العامة..... 27

Scanné avec CamScanner

ثالثاً: خضوع المرفق العام لنظام قانوني إستثنائي.....27
الفرع الثالث: إنعكاسات الرقمنة على سير المرفق العام في الجزائر 27
أولاً: تبسيط الإجراءات 27
ثانياً: السرعـــة في الإنجـــاز 29
ثالثاً: تحقيق الشفافية الإدارية 29
رابعاً: خـــفض التكـــاليف 30
خامساً: زيـــادة الإتقـــان.....30
المبحث الثاني: أثر الإدارة الإلكترونية على رقمنة المرافق العامة في الجزائر 31
المطلب الأول: أثر الإدارة الإلكترونية على المبادئ التي تحكم المرافق العامة في الجزائر 32
الفرع الأول: أثر الإدارة الإلكترونية على مبدأ سير المرفق العام بإنتظام وإطراد 32
الفرع الثاني: أثر الإدارة الإلكترونية على مبدأ المساواة أمام المرافق العامة....34
أولاً: الأخذ بمبدأ المساواة النسبية 35
ثانيا: متطلبات المساواة أمام المرافق العامة الإلكترونية 35
الفرع الثالث: مبدأ شفافية الإجراءات أمام المرافق العامة.....38
أولا: مدلول مبدأ شفافية الإجراءات.....39
ثانيا: تجليات مبدأ شفافية الإجراءات في القانون الجزائري.....40
الفرع الرابع: مبدأ قابلية نظام المرافق العامة للتغيير والتعديل.....41
المطلب الثاني: أثر الإدارة الإلكترونية في القضاء على الفساد في المرافق العامة.. 43
الفرع الأول: تعريف الفساد الإداري.....44
أولا: التعريف الإصطلاحي للفساد الإداري 45
ثانيا: التعريف القانوني للفساد الإداري.....46
ثالثا: تعريف المنظمات والهيئات الدولية للفساد 47
الفرع الثاني: أسباب شيوع الفساد الإداري 48

Scanné avec CamScanner

أولا: جمود وقصور الكثير من القوانين 48
ثانياً: ضعف الرقابة الإدارية 48
ثالثا: عدم مواكبة سياسة الأجور للظروف الإقتصادية ومتطلبات المعيشة 48
رابعا: عدم إتاحة فرصة الإلتحاق بالوظائف العامة أمام الجميع 49
خامسا: ضعف الوازع الديني والأخلاقي 49
الفرع الثالث: أثر الإدارة الإلكترونية في إصلاح المرفق العام.....49
أولاً: مستلزمات التحول الرقمي لضمان فعالية الإصلاح الإداري 50
ثانيا: الأثر الإيجابي للإدارة الإلكترونية في القضاء على الجرائم التقليدية..52
ثالثا: الأثر السلبي للإدارة الإلكترونية من خلال شيوع الجرائم الإلكترونية52
الفصل الثاني: التأصيل القانوني والتقني للتحول الرقمي للإدارة العامة على المرفق العام في الجزائر "مرفق العدالة نموذجا" 53
المبحث الأول: مقتضيات التحول التكنولوجي نحو نظم التقاضي الإلكتروني لإصلاح قطاع العدالة 54
المطلب الأول: تطوير المنظومة المعلوماتية المركزية لوزارة العدل..... 55
الفرع الأول: إستحداث منظومة معلوماتية للمعالجة الآلية للمعطيات.....55
أولاً: إنشاء المركز الوطني للأنظمة المعلوماتية لوزارة العدل 56
ثانيا: مدلول نظام المعالجة الآلية للبيانات والمعطيات 56
ثالثا: تجريم الإعتداء على نظم المعالجة الآلية للبيانات والمعطيات.....58
الفرع الثاني: التوجه نحو التقاضي الإلكتروني وتفعيله في المواد الجزائية.....58
أولا: تعريف التقاضي الإلكتروني.....58
ثانيا: خصائص التقاضي الإلكتروني 60
الفرع الثالث: رؤيا استشرافية حول إستحداث التقاضي الإلكتروني في المواد المدنية 61

Scanné avec CamScanner

أولا: إعتماد التقاضي الإلكتروني في المواد المدنية كأفق تضطلع به وزارة العدل.....62
ثانيا: ضرورة إستحداث قسم خاص بالتقاضي الإلكتروني في قانون الإجراءات المدنية والإدارية 63
المطلب الثاني: ضوابط سير العدالة الرقمية 64
الفرع الأول: إنشاء موقع إلكتروني.....64
الفرع الثاني: الإعتماد على تقنية التوقيع والتصديق الإلكتروني في المجال القضائي 65
الفرع الثالث: تنمية مستخدمي قطاع العدالة إلكترونيا 66
الفرع الرابع: تبني محكمة إلكترونية.....67
المبحث الثاني: تجليات عصرنة قطاع العدالة في الجزائر.....68
المطلب الأول: إجراءات سير الدعوى إلكترونيا 68
الفرع الأول: تفعيل تقنيات التبليغ وإرسال الوثائق والمستندات إلكترونيا.....69
أولا: استعمال تقنية SMS في التبليغ 71
ثانيا: إنشاء مركز النداء Call CENTER.....71
ثالثا: إنشاء بوابة القانون.....71
رابعا: إنشاء وإطلاق أرضية النيابة الإلكترونية e-nyaba 71
الفرع الثاني: إستحداث تقنية الدفع والتحصيل الإلكتروني للمستحقات المالية 72
الفرع الثالث: إستحداث النظام الآلي لتسيير الملف الإداري (SGDJ) 72
الفرع الرابع: إستحداث تقنيات في مجال حقوق وحريات الأفراد.....73
أولا: تفعيل تقنية السوار الإلكتروني 73
ثانيا: إنشاء مصلحة مركزية للبصمات الوراثية 74
ثالثاً: متابعة ملفات المساجين 74

Scanné avec CamScanner

الفرع الخامس: إستحداث تقنية السحب الإلكتروني للوثائق والأحكام والقرارات القضائية.....75
أولا: سحب صحيفة السوابق القضائية إلكترونياً.....75
ثانيا: سحب شهادة الجنسية إلكترونيا.....76
ثالثا: سحب الأحكام والقرارات القضائية إلكترونياً.....76
المطلب الثاني: إستحداث تقنية المحادثات المرئية عن بعد أثناء إجراءات التقاضي في قانون عصرنة العدالة وقانون الإجراءات الجزائية.....77
الفرع الأول: موجبات التحقيق عن بعد في قانون عصرنة العدالة وقانون الإجراءات الجزائية.....77
الفرع الثاني: حالات استعمال المحادثات المرئية.....78
الفرع الثالث: الجهة المختصة بالإستجواب أو السماع أو المواجهة بإستعمال المحادثة المرئية.....79
الفرع الرابع: أصحاب الحق في طلب المحاكمات عن بعد من جهات الحكم....80
أولا: إستعمال تقنية المحاكمة المرئية من جهة الحكم من تلقاء نفسها.....80
ثانيا: إستعمال تقنية المحاكمة المرئية من جهة الحكم بطلب من الأطراف أو دفاعهم.....80
الفرع الخامس: ضمانات إحترام حقوق المتهم في مجال التحقيق أو المحاكمة عن بعد.....81
الفرع السادس: أثر جائحة كورونا في تفعيل المحادثة المرئية من خلال المحاكمات عن بعد.....82
خاتمة.....87
قائمة المراجع.....91
فهرس.....99

Scanné avec CamScanner